اقتصاد

النسيج خارج حسابات النمو الصناعي في حلب

معامل «الشيخ نجار» الصناعية تعمل بـ٧٥ بالمئة من طاقتها الإنتاجية

| علي محمود سليمان

بيّن مدير المدينة الصناعية في الشيخ نجار حازم عجان أن واقع الإنتاج ضمن المدينة شهد في الفترة الأخيرة نمواً استثمارياً جيداً، في القطاعات الصناعية الموجودة ضمن المدينة، ما عدا القطاع النسيجي التي تأثر مؤخراً بالجدال الدائر ما بين الصناعيين والتجار المستوردين والذي يتعلق باستيراد الأقمشة واعتبارها مواد أولية أو لا وهذا الأمر مرتبط بالقرارات الحكومية.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح عجان أن عدد المقاسم الاستثمارية المخصصة وصل إلى ٢٣٩ مقسماً منذ بداية العام ٢٠١٧ وهي كلها مقاسم صناعية لمستثمرين جدد ضمن المدينة حصلوا على التراخيص اللازمة لإقامة المقاسم الصناعية والمباشرة بأعمالهم، كما أن عدد المنشآت المنتجة ضمن المدينة وصل إلى ٤٠٩ منشآت صناعية وذلك بعد دخول ٩٠ معملاً في الإنتاج منذ بداية العام الحالي ٢٠١٧.

ولفت عجان إلى أن المنشآت الصناعية تعمل بطاقة إنتاجية تجاوزت ٧٥ بالمئة من الطاقة الكلية لها، وذلك بعد أن كانت تعمل سابقاً بطاقة لا تتعدى ٢٥ بالمئة نتيجة المشاكل السابقة المرتبطة بتأمين التغذية بالتيار الكهربائي وتوفر المحروقات، ولكن الواقع الحالي اختلف مع تأمين ٥٠ بالمئة من التغذية الكهربائية على مدار ١٢ ساعة تيار متواصلة، وهو ما ساعد المنشآت الصناعية في استمرار تشغيل آلات من دون انقطاع في الوردية الصباحية، أما المنشآت التي تعمل على مدار ٢٤ ساعة فيتم تأمين حاجتها من حوامل الطاقة (فيول – مازوت)، منوهاً بأنه لم تسجل أي شكوى في تأمين المحروقات حيث يتم تأمين احتياجات الصناعيين عن طريق شركة خاصة تعاقدت معها غرفة صناعة حلب وبالسعر المحدد من قبل شركة محروقات.

وأشار مدير الشيخ نجار الصناعية إلى أن المدينة سوف تعمل بشكل أفضل عند تنفيذ عقود المولدات الكهربائية التي كانت وزارة الكهرباء أعلنت عنهم سابقاً، حيث تم الإعلان عن عقود لتلزيم ٤ مولدات باستطاعة ٥ ميغا و٤ مولدات باستطاعة ٢ ميغا، وقد تم الإعلان عن العروض لمرتين ولم توافنا وزارة الكهرباء بأي جديد في هذا الخصوص «وما نزال بانتظار رد الوزارة كون تشغيل هذه المولدات سوف يساعد في رفع الطاقة الإنتاجية للمعامل من خلال زيادة ساعات التغذية بالتيار الكهربائي».

شركة مساهمة عامة بدل صندوق لاستثمار أموال «التأمين».. و«المالية»: الاستثمار العقاري هو الأفضل

| عبد الهادي شباط

كشفت مذكرة لدى وزارة المالية أن الشكل الأمثل لاستثمار أموال شركات التأمين السورية يكمن في القطاع العقاري، علماً بأن الدراسة لموضوع استثمار أموال الشركات في القطاع العقاري تميل لمصلحة تأسيس شركة مساهمة عامة تدرج في سوق دمشق للأوراق المالية، بدلاً من إحداث صندوق استثماري، كما أعلن مؤخراً.

وبررت المذكرة أهمية استثمار أموال شركات التأمين في السوق العقاري لكون القطاع يشكل فرصة استثمارية حقيقية وتنسجم مع مرحلة إعادة الإعمار، وبسبب سرعة دوران رأس المال النسبية في هذا القطاع مقارنة بغيره من الاستثمارات حيث يتمتع بفترة استرداد قصيرة نسبياً خاصة عند إدارته بكفاءة، ولأن حجم العائدات المتوقع سيكون ممتازاً نظراً لحجم الطلب الكبير الموجود حالياً، إضافة لإمكانية توفير الدعم والتسهيلات من قبل الحكومة مثل تقديم قطعة أرض معدة للبناء، ولأن هذا القطاع يوفر إمكانية العمل بميزة الرفع المالي بحيث يمكن الاستفادة من أموال المستثمرين للعقارات تبعاً لنسبة الإنجاز.

ودارت الخيارات الأخرى لعمل الشركة حول تحديد جزء من أموال الشركة للاستثمار في سوق دمشق للأوراق المالية والعمل على إدارتها من قبل مدير استثمار مختص يتمتع بكفاءة وخبرة عالية في هذا المجال حيث يعتبر ذلك بمثابة الأصول قصيرة الأجل التي تتمتع بسهولة وسرعة تسييلها عند الحاجة، أو أن يتم توظيف الجزء الأعظمي من أموال الشركة للاستثمار في الاقتصاد الحقيقي حسب ما تراه إدارة الشركة مناسباً بعد دراسة المشاريع المطروحة من حيث الجدوى الاقتصادية ونسب المخاطرة بالإضافة إلى سرعة دوران رأس المال فيها والتسهيلات التي تقدم من قبل الدولة كدعم لهذا المشروع، في حين تركز الخيار الأخير حول أن تبقى الأنشطة التي يمكن ممارستها في هذا المشروع مفتوحة حين القيام بالترخيص لهذه الشركة على أن تكون مشاريع صناعية أو خدمية أو زراعية أو تجارية.

كما لفتت المذكرة إلى أن الجهة التي سوف تقوم بالترخيص والمعنية بصياغة النظام الداخلي واستخراج التراخيص المطلوبة لقيام هذه الشركة لا بد أن تكون جهة تملك الخبرة في هذا المجال سواء أكانت شخصاً أم شركة بحيث يتم وضع الضوابط المناسبة من البداية على أن تضمن إدارة جيدة وذات فعالية للشركة، حيث يفضل أن توضع ضوابط تضمن اتخاذ القرارات بشكل تشاركي للخبرات من قبل لجان وليس أشخاصاً.

وأشارت المذكرة إلى أن توظيف الأموال عبر شركة مساهمة يهدف إلى تعظيم العائد الاستثماري لهذه الأموال مما يسهم بتعظيم الدخل الشامل للشركات وإشراك هذه الأموال في الاقتصاد الحقيقي والذي يدعم الاقتصاد السوري ويوفر فرص عمل جديدة، وإيجاد قناة استثمارية يمكن للعديد من الجهات الإسهام بها كالنقابات والهيئات والأحزاب إضافة للأشخاص الطبيعيين، وإدراج الشركة في سوق دمشق للأوراق المالية سوف يوسع خيارات التداول للمستثمرين، كما يهدف المشروع لخلق قناة استثمارية بديلة للودائع لمواجهة إمكانية تخفيض فوائد البنوك في المرحلة القادمة.

وحول مصدر الأموال بينت المذكرة أن شركات التأمين يمكنها أن تساهم بنسبة ٥١ بالمئة من هذه الشركة المساهمة لتتمكن من تولي إدارة هذه الشركة وتعيين مجلس إدارتها على أن يكون هذا المبلغ جزءاً من ودائعها طويلة الأجل التي تزيد مدة إيداعها عن العام بحيث لا تؤثر في عملياتها التشغيلية وملاءتها، على أن يتم طرح نسبة ٤٩ بالمئة من الأسهم للاكتتاب العام ويحق للأشخاص الطبيعيين والشخصيات الاعتبارية الاكتتاب عليها، مع مراعاة وضع آلية تضمن توسيع قاعدة المساهمين وتحقيق تداول فعال على هذه الأسهم.

توفر ٨,٧ مليارات سنوياً ثمن فيول فقط!

وزير الكهرباء لـ«الوطن»: ٩٧ مليار ليرة كلفة مشروعات الطاقة المتجددة التي سيتم تنفيذها في سورية

| قصي المحمد

كشف وزير الكهرباء محمد زهير خربوطلي لـ«الوطن» عن الكلفة الإجمالية لمشاريع الطاقة المتجددة التي تعمل عليها الوزارة والتي سوف يتم تنفيذها خلال الخطة الإستراتيجية للوزارة، والبالغة قيمتها نحو ٩٧ مليار ليرة سورية، معتبراً أن التوسع في مجال الطاقات البديلة والمتجددة من أهم الأولويات التي يتم العمل عليها حالياً في قطاع الكهرباء، مبيناً أن الخطة الإستراتيجية لهذه المشاريع استطاعة ٩٧,٥ ميغاواط موزعين بكل أرجاء الجغرافيا السورية.

وأشار الوزير إلى أن أهمية التوسع في مجال الطاقة الشمسية سوف ينعكس بشكل مباشر على كميات الفيول «الطاقة الأحفورية» المستهلكة سنوياً، موضحاً أن تنفيذ هذه المشاريع سيوفر ٤٨٥٠٠ طن فيول على الدولة بقيمة مالية تفوق ٨,٧٣ مليارات ليرة سورية سنوياً، أي (تكلفة كل ٥٠٠ طن فيول ٩٠ مليون ليرة سورية).

وأكد خربوطلي أن الوزارة قامت بإصدار العديد من القوانين والتشريعات التحفيزية للمستثمرين في القطاع، كقانون الحفاظ على الطاقة رقم ٧ لعام ٢٠٠٦، وقانون الكهرباء رقم ٢٢ لعام ٢٠١٠ ما يضمن البيئة التشريعية والقانونية والإدارية والتنظيمية للمستثمر، ما يشجع على زيادة الاستثمار في القطاعين العام والخاص.

ولفت إلى أنه تم البدء حالياً بتوسيع محطة توليد الطاقة الشمسية في الكسوة التي تم تدشينها مؤخراً، لرفع قدرة الاستطاعة لها من ١,٢٥ ميغاواط إلى ٧ ميغا واط سنوياً، بتكلفة تصل إلى ٧ مليارات ليرة سورية، ما يوفر ٣٥٠٠ طن من الفيول سنوياً بقيمة ٦٣٠ مليون ليرة سورية، لافتاً إلى أنه سيتم الانتهاء من أعمال التوسع خلال عشرة أشهر من تاريخ بدء التنفيذ.

وقال وزير الكهرباء: «في النهاية لا بد من النهاية.. لأن السبب الرئيسي لإقدامنا على إنشاء وتنفيذ هذه المشاريع والتي تحتاج إلى مساحات كبيرة واسعة هو الانتصارات التي يحققها الجيش العربي السوري على كل مساحات أرض الوطن».

وعلى هامش فعاليات المعرض الدولي السادس للطاقة والتدفئة والتهوية والتبريد والتكييف «الإنيرجي» التي ستنطلق اليوم في فندق الداماروز بدمشق، بين خربوطلي لـ«الوطن» مشاركة أكثر من ٤٠ شركة سورية وعربية وأجنبية متخصصة، مؤكداً أنه سيتم عقد اجتماع خاص مع أصحاب الشركات العارضة والمستثمرين اليوم، لافتاً إلى احتمال توقيع عقود معهم ضمن الشروط المطروحة، وفقاً لما سيتم تقديمه من عروض وطرق تمويل من قبلهم.

وفي سياق متصل، بين مدير المركز الوطني لبحوث الطاقة يونس علي لـ«الوطن» أن أهمية معرض الطاقات المتجددة تأتي من حيث التوقيت كونه يعطي رسالة إيجابية عن أن الوضع الاقتصادي للبلد بدأ بمرحلة جديدة بعد الانتصارات الميدانية التي حققها الجيش العربي السوري، وبالتالي حصول هذا المعرض في هذا الوقت يشجع الشركات المحلية والخارجية للقدوم إلى سورية والبدء بالمشاريع الاستثمارية للطاقات المتجددة.

كما يؤكد مدى الاهتمام الرسمي بموضوع الطاقات المتجددة وأن الاستفادة من المصادر المتاحة في بلدنا من الطاقات المتجددة ذات أولوية خاصة، وأن الدولة جادة في التشجيع على الاستثمار في هذا المجال وإفساح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار في هذا القطاع الحيوي.

ويشارك في المعرض العديد من الشركات المتخصصة في مجال الطاقات المتجددة التي أمامها فرصة لتعرض أحدث التقنيات والتجهيزات التي يمكن أن تحول الطاقات المتجددة بكل أنواعها إلى كهرباء وبالتالي هي أيضاً فرصة للمهتمين من القطاع الأكاديمي والفني للتعرف على هذه التقنيات ودراسة مدى الاستفادة منها في بلدنا في المشاريع المعلنة حالياً أو المشاريع المستقبلية.

مجلس الشعب يقرّ مشروع قانون يجيز نقل الدعاوى من محكمة إلى أخرى

| هناء غانم

قدم وزير الدولة لشؤون مجلس الشعب عبد الله عبد الله خلال جلسة أمس عرضاً لنتائج زيارة الوفد الحكومي إلى روسيا، ونجاح هذه الزيارة من خلال اللقاءات والاجتماعات المثمرة في شتى المجالات في الاقتصاد والطاقة والنقل وإعادة الإعمار، كما أشار إلى تصديق مجلس الوزراء على البروتوكول الموقع مع الجانب الروسي وتشكيل لجنة لمتابعة تنفيذ هذه الاتفاقية ومن المقرر أن يزور سورية وفد روسي لمتابعة نتائج ما تم الاتفاق عليه.

كما أقر المجلس بالأكثرية مشروع القانون المتضمن تمديد العمل بالمرسوم التشريعي رقم ٢٨ لعام ٢٠١٣ لسنة خامسة الذي يجيز لمجلس القضاء الأعلى نقل الدعاوى من محكمة إلى أخرى وأصبح قانوناً، حيث تنص المادة الأولى من المرسوم ٢٨ لعام ٢٠١٣ بأنه لمجلس القضاء الأعلى في الظروف الاستثنائية بناء على طلب وزير العدل أن يقرر نقل الدعاوى من محكمة إلى أخرى ضمن العدلية الواحدة أو من عدلية محافظة لأخرى في حال تعذر النظر فيها من المحكمة المختصة أصلاً والطلب إلى المحاكم والدوائر القضائية والنيابات العامة ترميم الدعاوى التالفة أو المفقودة أو التي يتعذر جلبها ويكون قرار المجلس بهذا الشأن غير قابل لأي طريق من طرق المراجعة.

في هذا السياق اقترح النائب مجيب الدندن أن تتم الموافقة على تمديد العمل بالمرسوم وأن يتم نقل الدعاوى بدل الموقوفين لتسهيل التقاضي وإحقاق الحق.

بدوره وزير العدل القاضي هشام الشعار بيّن أن هذه المادة فرضتها الظروف الراهنة، إذ هناك صعوبة في نقل الموقوفين على أن يبقى العمل ضمن نقل وترميم الدعاوى القضائية.

إضافة إلى ذلك أقر المجلس بالأكثرية مشروع القانون المتضمن التصديق على انضمام سورية إلى اتفاق باريس الخاص بتغير المناخ وأصبح قانوناً.

وتنص المادة الثانية من مشروع القانون على أن انضمام الجمهورية العربية السورية إلى هذه الاتفاقية لا يعني في كل الأحوال الاعتراف بـ«إسرائيل» أو الدخول معها في أي مسألة تتعلق بأحكام هذه الاتفاقية.

ويأتي ذلك انطلاقاً من دستور الجمهورية العربية السورية الذي ينص على حماية البيئة واتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لحمايتها من جميع أشكال التلوث وتأمين بيئة صحية وسليمة للمواطن وتحقيق التزام سورية بالمعاهدات البيئية الدولية ولا سيما اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغيرات المناخية وعدم الغياب عن مثل هذه المعاهدات، إضافة إلى أهمية المساهمة مع دول العالم في مواجهة ظاهرة التغير المناخي من خلال التخفيف من انبعاثات غازات الدفيئة والتكيف مع الآثار المتوقعة لهذه الظاهرة، وكذلك للاستفادة من الدعم المقدم في الدول النامية في تطبيق سياسة التكيف ومراعاة احتياجات البلدان النامية، إضافة إلى الحصول على الدعم الفني والمالي من الصناديق الدولية لإعداد المساهمات المحددة وطنياً.

٤٢٠ مليار ليرة لمعالجة تراكمات الاكتتاب في «الإسكان».. والمدير العام لـ«الوطن»: يمكن معالجتها بالقروض والإعانات والتشاركية

| صالح حميدي

يحتاج إنهاء تراكمات الاكتتاب في المؤسسة العامة للإسكان إلى ٤٢٠ مليار ليرة سورية بحسب مذكرة المؤسسة المقدمة إلى وزارة الأشغال العامة والإسكان بهذا الخصوص وذلك لمعالجة ٩٧ ألف وحدة سكنية لم تنجز تحتاج إلى ٤٢٠ مليار ليرة سورية بسعر التكلفة أثناء إعداد الدراسة كحد أدنى نظرا لعدم ثبات السعر وهو مبلغ كبير قياساً بالإيرادات الواردة من المكتتبين.

وفي هذا السياق أوضح مدير المؤسسة العامة للإسكان سهيل عبد اللطيف لـ«الوطن» أن المؤسسة أنجزت خطة لمعالجة تراكمات الاكتتاب على مدى سبع سنوات على اعتبار أن المبلغ كبير قياساً بالإيرادات واستوجب ذلك وضع خطة لمعالجة هذه التراكمات عبر قروض وإعانات ومشاريع جديدة تعود بالربح على المؤسسة لمساعدتها في إنجاز هذه الخطة وفق برنامج زمني محدد.

وبين أن المؤسسة اعتمدت رؤية استثمارية تشكل جزءا كبيراً من إستراتيجية وخطط وأهداف المؤسسة الموضوعة لحل هذه المشكلة أبرزها إنشاء استثمارات خاصة بالمؤسسة عبر إنشاء شركات عقارية مشتركة مع القطاع الخاص والبنك التجاري.

وأوضح عبد اللطيف أن مبلغ ٤٢٠ مليار ليرة لمعالجة تراكمات الاكتتاب يعبر عن القيم الواقعية وهو يمثل قيم المواد وأجور الأيدي العاملة حالياً وأن المبلغ مخصص لتنفيذ كل التراكمات بالأسعار الحالية عبر اعتماد طرق ووسائل خاصة في تأمين التمويل والاشتراطات الخاصة بها إن كان عبر التمويل من المواطنين أو عبر صندوق الدين العام.

هذا وأظهر تقرير للمؤسسة العامة للإسكان (حصلت «الوطن» على نسخة منه) أن عدد المساكن المنجزة من المؤسسة بلغ ٧٢٨٨٩ مسكناً منذ إحداثها وحتى نهاية الربع الثالث من العام ٢٠١٧ توزعت على كافة المحافظات ولمختلف أنواع السكن شعبي وشبابي وأساتذة جامعات وادخار وعمالي حصة دمشق من هذه المساكن مع ريفها وصلت إلى ٣٠٦٦٦ مسكناً ثم حلب ١٩٠٢٠ مسكناً وحمص ٩٤٠٣ مساكناً وحماة ٢٣٧٣ مسكناً واللاذقية ٣٤٠٥ مساكن وطرطوس ١٧١٥ مسكناً وإدلب ٤٧٨ مسكناً والحسكة ١٣٨٢ مسكناً ودير الزور ٩٣٤ مسكناً والقامشلي ٦٣١ مسكناً والمالكية ١١٢ مسكناً والرقة ١٥٨٧ مسكناً ودرعا ٧٣٩ مسكناً والسويداء ٢٩٢ مسكناً والقنيطرة ١٥٢ مسكناً.

واستحوذ السكن الشعبي على العدد الأكبر من مشاريع مؤسسة الإسكان المنفذة في هذا المجال وبلغت ٢٨٢٦٣ مسكناً يليها مشاريع السكن الشبابي ١٤٧٢٧ مسكناً ثم مشاريع سكن الادخار ١٧٨٤٧ مسكناً والعمالي ١٠٥١٣ مسكناً وأساتذة الجامعات ١٥٣٩ مسكناً.

وحتى الآن لم تتمكن المؤسسة من تسليم أي عدد من السكن الشبابي في طرطوس وإدلب والقامشلي والمالكية ودرعا والسويداء والقنيطرة وكذلك لم تنفذ المؤسسة مشاريع سكن أساتذة الجامعات بحسب التقرير في محافظات طرطوس وإدلب والحسكة ودير الزور والرقة ودرعا والسويداء والقنيطرة وأيضاً لم تنفذ مشاريع سكن ادخار في محافظات إدلب والسويداء والقنيطرة ولم تسلم سكناً عمالياً في اللاذقية والقامشلي والمالكية ودرعا والقنيطرة.

ونفذت المؤسسة بحسب تقريرها قيمة ١٤,٤ مليار ليرة تقريباً من اعتماداتها المرصودة وبنسبة ٦٨,٤٧ بالمئة للفترة ذاتها منها نحو ٦,٨ مليارات ليرة على مشاريع السكن الشعبي الاجتماعي و٤,٨ مليارات ليرة على خططها الاستثمارية و٢,٨ مليار ليرة على مشاريع سكن الادخار.

التجارة الداخلية تصدق على النظام الداخلي لشركة رحال للإعمار والتجارة

صدقت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بقرارها رقم ٢٢ الصادر بـ٢٢ تشرين الأول من العام الحالي ٢٠١٧ على النظام الأساسي لشركة:

«رحال للإعمار والتجارة المحدودة المسؤولية»

المحدثة أخيراً وغايتها: تجارة وبيع مواد البناء والحديد والإسمنت بالجملة والمفرق واستيراد وتصدير جميع المواد المسموح بها قانوناً والدخول في المناقصات والمزايدات لدى القطاعين العام والخاص وتمثيل الشركات والوكالات عدا بناء المساكن وتجارتها وبيعها مهما كان نوعها.

وتأسست شركة رحال برأسمال مقداره خمسة ملايين ليرة سورية ومركزها حماة ويحق لها تأسيس فروع لها في جميع المحافظات السورية.

ترقبوا ملحقاً خاصاً عن التأمين

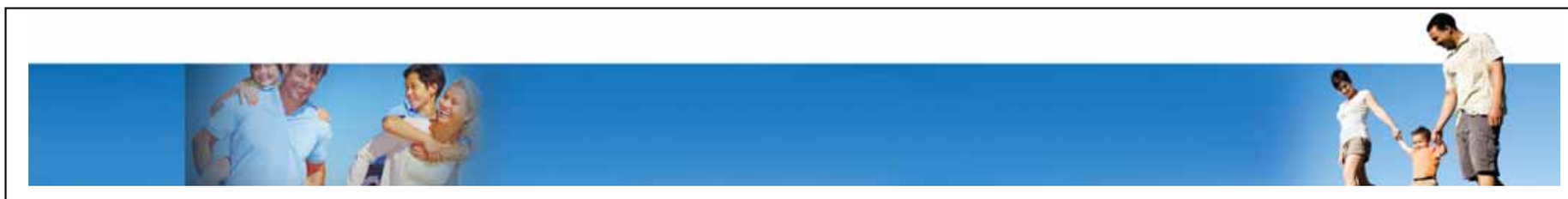

وزير المالية الدكتور مأمون حمدان: قطاع التأمين السوري.. أملٌ يرتجى وصمودٌ يُحتذى به